

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اعلم أن الافعال التي تظهر في اجسام العباد على ضربين :
أحدهما : أجمع المسلمون على أنه فعل الله تعالى لاصفة للعبد فيه ، مثل
ألواننا وهبأتنا وطولنا وقصرنا وسممنا وهزالنا وحركة عروقنا .
والضرب الآخر : مثل قيامنا وقعودنا وحركتنا وسكوننا وأكلنا وشربنا
وما أشبه ذلك من تصرفنا . واختلف الناس في ذلك :
فقال أهل الحق : كل هذا التصرف فعل العباد انفردوا به لاصنع الله تعالى
فيه وإن كان هو المقدور لهم^١ عليه .

وقالت المجبرة : هذا الضرب أيضاً من فعل الله تعالى ، وذهبوا الى أن
جميع الافعال التي تظهر في العالم الله تعالى أوجدها وفعلها ولافاعل سواه ،

(١) ظ : مقدمهم .

وأنه لا فعل للعبد من طاعة ولا معصية ولا خير ولا شر .

والذي يدل على أن العباد يفعلون ويوجدون بخلافه^١ ما ذهب اليه المجبرة
أنا وجدنا من الأفعال الظاهرة فيها ما يصح بحسب تصورهم ودواعيهم وأحوالهم
ويرتفع بحسب صوارفهم وكراحتهم وأحوالهم .

الأتري أن أحدنا [إذا] قصد الى الأكل وأراد وعزم عليه ، وقع منه إذا
كان صحيحاً غير ممنوع . وقد يقصد غيره الى الأكل : فلا يجب أن يأكل هو
وكذلك متى جاع واحتاج الى الطعام وحضر الطعام ، أكل إذا كان على ذلك
قادراً غير ممنوع . ولا يجب أن يأكل هو متى جاع غيره ، فلولا أنه محدث الأكل
وموجده ماتعلق بقصده وداعيه وحاجته ، ويجري مجرى أكل غيره ، لما لم يكن
فاعلاً له لم يقصد تصوره وحاجاته .

ولولا أن هذه الأفعال التي أشير إليها أفعالنا ، لسم يجب أن يقع بحسب
حاجتنا وأحوالنا ويقف على دواعينا ، كما لم يجب ذلك في ألواننا وهيأتنا
وحرارة عروقنا .

الأتري أن أحدنا [يريد أن يكون على هيئة ، فيجب على خلافها و]^٢ يريد
أن يكون على هيئة ، فيجد نفسه على خلافها . ويريد أن يكون طويلاً وهو قصير
وشاباً وهو شيخ ، وصحيحاً وهو مريض . فلو كان القيام والقعود مثل الطول
والهرم والصحة والمرض ، لكانت أحكام الجميع واحدة في الحصول بحسب
دواعينا [أو خلاف ذلك]^٣ فلما اختلف حكم الجميع علمنا اختلاف حكمها
في الإضافة اليها .

(١) ظ : بخلاف .

(٢) كذا في النسخة والظاهر أنه تكرار .

(٣) كذا والظاهر زيادة العبارة .

دليل آخر : ومما يدل أيضاً على ذلك أن الله تعالى قد أمر العباد بأفعال كثيرة ، كالإيمان والطاعة من الصلاة والصوم وسائر العبادات ، فلو لا أن هذه الأفعال لهم وواقعة من جهتهم وليست بأفعال الله تعالى ، لما جاز أن يؤمروا بها. ألا ترى أنه لا يحسن أن يأمره بطوله وقصره ولا أسوداده ولا بياضه ، لما لم يكن ذلك أيضاً فعلاً له . والقول في دلالة النهي كالقول في دلالة الأمر ، لأن الله تعالى قد نهاهم عن المعاصي والكفر وضروب القبائح ، ولا يجوز أن ينهاهم عن فعله تعالى وعما ليس بفعل لهم .

دليل آخر : ويدل أيضاً على ذلك ، أننا وجدنا العباد يحمدون ببعض الأفعال التي يظهر منهم ، ويذمون ببعض آخر . ألا ترى أنهم يمدحون بفعل الطاعات وأداء الواجبات ، يمدحون على الإحسان والآنعام والأفضال ، ويذمون بالمعاصي والقبائح .

فلو لا أن ذلك من أفعالهم لما توجه اليهم مدح ولا ذم ، كما لا يحسن أن يمدحوا ويذموا بألوانهم وهياتهم وخلقهم ، ولا على ما يقع من غيرهم من الأفعال .

دليل آخر : ويدل على بطلان قول المجبرة في إضافتهم جميع الأفعال إلى الله تعالى ، أن أفعال العباد ما هو كفر وظلم وقبيح وكذب ، فلو كان الله تعالى هو الفاعل لذلك ، لوجب أن يكون من حيث فعل الظلم ظالماً ، وبفعل الكفر كاذباً^١ ، وبفعل القبيح مقبحاً . لأن اللغة تقتضي هذا الاشتقاق للفاعل .

ألا ترى أنه تعالى من حيث فعل العدل يسمى عادلاً ، وبفعل الإحسان والآنعام يستحق محسناً أو منعماً. ولا وجه لتسميته بأنه منعم وعادل إلا أنه فعل هذه الأفعال

(١) ظ : كافرأ .

فلو كان فاعلاً لما سواها لاشتق له منها اسم الفاعل على ما ذكرناه .

واجتمعت الامة على أنه تعالى لا يستحق الوصف بأنه ظالم ولا كاذب ولا كافر ، [و] أن من وصفه بذلك وسماه به كان خارجاً عن الدين ، واجماع المسلمين حجة ان ينفي كونه فاعلاً لما يوجب هذا الاشتقاق ويقتضيه .

دليل آخر : ومما يدل أيضاً على ذلك - وان كان معناه داخلاً فيما تقدم - أن الامة مجمعة على أن الله تعالى يثيب المؤمنين ويعاقب الكافرين ، فلولا أن الايمان والكفر من فعل المؤمن والكافر ، لم يحسن الثواب ولا القبيح ، لانه قبيح أن يثاب أو يعاقب أحد .

الأتري أن أحدنا لوفعل في عبده فعلاً من الافعال ، لما حسن أن يعاقبه عليه ويؤاخذه به ، ومن فعل ذلك عد ظالماً سفيهاً .

دليل آخر : ويدل على ذلك أنه تعالى لوفعل الظلم والكذب وسائر القبائح ، لم يكن ذلك منه قبيحاً على ما يقوله مخالفونا ، لانه لانا من أن يقع منه تصديق الكذابين ، وان ^١ لم يكن ذلك منه قبيحاً ، لانه لانا من أن يفعل بعض القبائح ، لما لم نأمن أن يفعل سائرهما . واذا أجزنا منه تعالى البعض ، جاز الكل ، وهذا يبطل الثقة بصدق الانبياء عليهم السلام ويقتضي الشك في جميع الشرائع والخروج من دين الاسلام ، بل من سائر الاديان .

دليل آخر : ويدل على ما ذكرنا أن القول بأن الله تعالى هو الفاعل للافعال الظاهرة من العباد ، يقتضي أنه لانهمة له تعالى على الكافر ، واذا لم تكن له عليه نعمة ، لم تجب عبادته على الكافر ، لان العباداة كيفية في الشكر فانما يجب بالنعمة العظيمة ، ومن لا نعمة له فلا شكر يستحقه ولا عبادة .

(١) الظاهر زياده « و » .

وانما قلنا أنه لانهمة له على الكافر؁ لانه خلق على مذاهبهم فيه الكفر الذي يستحق به الخلود في النار والعقاب الدائم؁ فهو بأن يكون مسيئاً اليه أولى من أن يكون منعماً عليه .

وليس لهم أن يقولوا أن له عليه نعمة دنياوية؁ كخلق الحياة فيه والشهوات المؤدية الى ضروب اللذات والمنافع العاجلة؁ وذلك أن خلق الحياة والشهوة اذا كان الغرض الاستدراج الى الكفر لم يكن نعمة؁ وانما يكون نعمة اذا كان الغرض فيه النفع؁ ويجري مجرى من سمن عنزة وغذاه بضروب الاطعمة المملدة لياكله في أنه لا يكون منعماً عليه بذلك وأن النفع به في العاجل .

وأيضاً فلو سلم أن ذلك نفع لما عادل ولا قارب الاستقراء والعقاب والمخلود في النيران المضرة؁ فلا يستحق عليه شيء من الشكر والحال هذه؁ ويكون وجوده كعدمه؁ ويجري مجرى من نقص ثواباً عن ثواب غيره وابتسم في وجهه؁ ثم قرن ذلك بقتل أولاده وأحبائه وأخذ أمواله وانتهاك حرمة؁ في أنه لا يستحق منه شكراً .

واذا تأملنا القرآن وجدنا أكثره دالاً على أن العباد يفعلون ويعملون؁ وأنهم انما يجازون بثواب أو عقاب على أفعالهم؁ لا على أفعال غيرهم فيهم؁ فيقول تعالى « جزاء بما كانوا يعملون »^١ وفي مواضع أخرى « يصنعون »^٢ و « يفعلون »^٣ و « يكسبون »^٤؁ فلو كانت الأفعال كلها له بطلت هذه الإضافات الينا وكانت كذباً.

(١) سورة الواقعة : ٢٤ .

(٢) سورة المائدة : ١٤ وغيرها .

(٣) سورة المائدة : ٧٩ وغيرها .

(٤) سورة البقرة : ٧٩ وغيرها .

ويدل أيضاً على ما ذكرناه قوله تعالى « ما أصابك من حسنة فمن الله وما أصابك من سيئة فمن نفسك »^١ وهذا صريح بأن السيئة منا لأمته .

وليس لهم أن يقولوا في الحسنات والطاعات ، وهي عندكم فعل العباد ، فكيف أضافها الله تعالى الى نفسه . لان الطاعة وان كانت من فعلنا ، فقد يصح أن يضيفها الله من حيث التمكين فيها والتعريض لها والدعاء اليها فيها ، وهذه أمور تحسن-هذه الاضافة . ولايجوز ذلك في السيئة ، لانه تعالى نهى عنها ومنع من فعلها وفعل كل شيء يصرف^٢ عن فعلها .

فأما قوله تعالى « وان تصبهم سيئة يقولوا هذه من عندك قل كل من عند الله »^٣ فلا يعارض ما ذكرناه ، لان المراد بالسيئة هاهنا الامراض والمصائب والقحط ، لان قريشاً كانت اذا نزل بها خصب وخفض قالوا : هذا من عند الله ، واذا نزل بهم شدة ومجاعة قالوا : هذا شؤم محمد -- حاشا له من ذلك -- فبين تعالى أن ذلك كله من الله تعالى .

وقوله تعالى « وان منهم لفريقاً يلوون ألسنتهم بالكتاب لتحسبوه من الكتاب وما هو من الكتاب ويقولون هو من عند الله ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون »^٤ ولو كان من خلق الله لكان من عنده على آكد الوجوه .

وقوله تعالى « وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون »^٥ يدل على صحة ما نذهب اليه من وجهين :

(١) سورة النساء : ٧٩ .

(٢) ظ : يوجب فعلها .

(٣) سورة النساء : ٧٨ .

(٤) سورة آل عمران : ٧٨ .

(٥) سورة الذاريات : ٥٦ .

أحدهما : أنه تعالى أضاف العبادة اليهم ، فلو كانت مخلوقة فيهم لضافها اليه تعالى لا اليهم .

ومن الوجه الآخر: أن هذا القول يقتضي أن غرضه في خلقهم أن يعبدوه، لان اللام في قوله تعالى « ليعبدون » هي لام الغرض ، بدلالة قولهم « جئتكم لتكرمني وقصدتكم لتفنعني » أي غرضي في قصدك الاكرام والنفعة .

وليس يجري هذا الكلام مجرى قوله « ولقد ذرأنا لجهنم كثيراً من الجن والانس »^١ لان تلك اللام عاقبة، وجارية مجرى قوله تعالى « فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً »^٢ ونحن نعلم أنهم انما التقطوه ليكون لهم صديقاً سئاً^٣ ، وأخبران العاقبة لما كانت هي العداوة أدخلت هذه اللام فيه ، ويجري ذلك مجرى قول الشاعر :

فللموت تغذو الوالدات سخالها كما لخراب الدهر تبني المساكن
وقوله :

لدوا للموت وابنوا للخراب

ولايجوز أن يكون اللام في قوله « ليعبدون » لام عاقبة لالام غرض ، لانه لو كانت كذلك لكانت العبادة شاملة للجن والانس وواقعة من جميعهم ، اذ كانت اللام منبئة عن عاقبتهم . ومعلوم أن في الجن والانس كثيراً من لايعبد الله ويجحده ولم يقربه ، فعلمنا أنه لام غرض .

فان قالوا : كيف يجوز أن يقع من العباد ما لم يقضه الله تعالى والمسلمون

(١) سورة الاعراف : ١٧٩ .

(٢) سورة القصص : ٨ .

(٣) ظ : أنيساً .

يأبون ذلك ويطلقون أنه لا يخرج من قضاء الله شيء .

قلنا : القضاء في لغة العربية على وجوه :

أحدها : أن يكون بمعنى الاعلام العلم ، كقوله تعالى « وقضينا الى بني اسرائيل في الكتاب لنفسدن في الارض مرتين ولتعلن علوا كبيرا »^١ وانما أراد الله تعالى الاعلام بغير شبهة .

فعلى هذا الوجه لا يخرج شيء من قضاء الله ، كما لا يخرج من معلومه ، وأنت اذا وصفت على من أطلق من أهل الحمد والسلامة لم يقسر^٢ الا بالعلم دون غيره .

وقد يكون القضاء بمعنى الامر ، قال الله تعالى « وقضى ربك ألا تعبدوا الاياه »^٣ ومعلوم عند جميع المسلمين أن المعاصي والكفر ليسا مما أمر الله تعالى ، بل نهى عنه وحذروا زجر . وأحد من المسلمين لا يقول ان الله تعالى أمر بالمعاصي واقتباح . ولا شبهة في أن الله تعالى ما قضى بجميع الكائنات على هذا الوجه ، لانه تعالى ما أمر بجميعها .

ومن وجوه القضاء الحكم والالزام ، من قولهم « قضى بكذا وكذا » اذا ألزمه ، ومعلوم أن الله تعالى ما حكم بالظلم ولا ألزمه . وهذا الوجه غير عام من وجوه القضاء^٤ هو العلم .

فان قيل : كيف يجوز أن يكون العبد فاعلا والله فاعل ، وهذا يقتضي الشركة . قلنا : العبد وان كان فاعلا ، فبأقدار الله تعالى على الافعال وتمكينه منه ،

(١) سورة الاسراء : ٤ .

(٢) ظ : لم يفسر ، وبعده بياض في النسخة .

(٣) سورة الاسراء : ٢٣ .

(٤) في الهامش : وبرة القضاة .

وفعله تعالى فيه القدرة والالات وجميع ما يحتاج اليه في الأفعال ، والله تعالى قادر على أفعاله بنفسه من غير مقدور^١ ولا يمكن بلاتشابه . ولو وجب بهذا القدر التشابه ، لوجب اذا كان أحدنا موجوداً وحياً وعالمأ ، وكان الله تعالى بهذه الصفات أن يكون متشبهأ ونظيراً . تعالى الله عن ذلك .

واذا فرقوا بين الأمرين بما يرجع الى كيفية استحقاق أحدنا لهذه الصفات وأنه يخالف كيفية استحقاقه تعالى لهما ، رجعنا الى مثل ذلك في كون أحدنا صر فارقه^٢ لكونه تعالى .

وهذه جملة كافية انشاء الله، والحمد لله رب العالمين .

(١) ظ : مقدر .

(٢) كذا .